صناعة الوقت

النائب الدكتور مروان فارس

مؤلفان لكتاب واحد للأمين العام لمجلس النواب عدنان ضاهر والمدير العام لشؤون اللجان والجلسات الدكتور رياض غنام، إن فكرة العمل في ذاتها في إنشاء «المعجم اللبناني» تقود إلى جملة من الإشارات والمعطيات:

في الإشارات، أن لبنان بحكم موقعه في العالم العربي، يستحق أن يقدم تجربته الديموقراطية في عصر تلتبس فيه المفاهيم، فتشن الحروب في كل مكان من العالم من أجلها، وضعها وتعميمها. يصح القتل من أجل الحياة، وتصح الممارسة المجرمة من أجل الحرية. ذلك لينشأ، وفق أصحاب النظريات الجديدة في علم الديموقراطية، عالم جديد ليس أقل معالمه ما حملته ـ أبان الغزو الإسرائيلي إلى لبنان في تموز من عام 2006 وزيرة الخارجية الأميركية السيدة كونودليزا رايس، من مشروع لإقامة شرق أوسط جديد، وقوام هذا المشروع ـ وفق الرأي الأميركي ـ تعميم الحياة الديموقراطية في أنحاء الكون. فلقد دفع لبنان، صاحب الخبرة الديموقراطية الهائلة منذ منتصف القرن التاسع عشر عام 1861، آثار العدوان النظري من أرضه وأملاكه وأبنائه الكثير الكثير، ألوفاً من الرجال والنساء، وملايين من الثروات التي هدرت في الفراغ. ففي هذا الزمن، الذي تصح فيه تسمية زمن القتل، تتساوى العملية هذه مع العملية الديموقراطية على الطريقة الأميركية.

إذاً يأتي الكتاب في زمن خاص بلبنان، يخرج من الفوضى الطائفية ليذهب في اتجاه المستقبل الذي هو مستقبل وطني، تماماً كما حصل عام 1789 أبان الثورة الفرنسية الكبرى. حصل الخروج آنذاك من وضعية الرعية في الانتماء إلى وضعية المواطنة في الولاء. في الكتاب إذاً إشارة من الإشارات المهمة في حركة التاريخ. ففي لبنان، لأن المشكلة تتعلق ببناء المجتمع، يتم البحث عن كيفية بناء هذا المجتمع على غير الطرائق المتبعة في أمكنة أخرى. المكان في لبنان له طابع الأمكنة المتمايزة في التنوع والتطور. ولأن عملية النشوء والتطور عملية اجتماعية يخرج الكتاب من حال التاريخ إلى حال علم الاجتماع، يذهب من السيرة البسيطة إلى السعي في القراءة ذات الدلالات. لذا نرى أن هذا الكتاب هو أكثر من كتاب في الإشارات. إنه يصح في سياق تكونه كتاباً في الدلالات.

في الدلالة الأولى، يرى القارئ أنه يمكن الخروج من الوضعية الطائفية إلى الوضعية الوطنية. وقد يكون الرأي هذا تجنياً على الحقيقة، إلا أنه تعبير عن محاولة من اللبنانيين للخروج من حال إلى حال، من سمة إلى سمة أخرى في زمن تختلط فيه السمات والأشكال.

في الدلالة الثانية، يرتسم اتجاه جديد هو اتجاه ديموقراطي في محيط لا تزال فيه قضية الديموقراطية بعيدة من المفهوم الغربي الخاص بها. وهنا مسألة مهمة في عملية الخروج من التقليد إلى الإبداع، فيجوز التساؤل هل يمكن للبنان أن يقدم نموذجاً خاصاً به في العالم العربي؟ إن هذا العالم لا بد له من ألا يقع في فخ التقليد الديموقراطي. فما يحصل في فلسطين المحتلة ليس أكثر من محاكمة للديموقراطية الغربية. فلقد قام الشعب الفلسطيني باختيار ممثليه إلى الندوة البرلمانية تحت إشراف دولي، وخصوصاً أميركي، إلا أن ذلك لم يعجب الغرب، ففرض الحصار على الديموقراطية الفلسطينية، فجاع الشعب الفلسطيني ومات لتموت الديموقراطية كمفهوم في ذاتها.

الدلالة الثالثة، تتمثل في إمكان إنتاج النموذج الديموقراطي الآخر. إنه النموذج الذي يحكي عنه الكتاب. فهو يقدم تاريخاً للحياة البرلمانية في لبنان. ويقدم مقارنة للماضي بالحاضر.

أما إشارات الكتاب فهي تذهب من الحاضر إلى المتوقع من المثال الديموقراطي الذي يقدمه لبنان للمحيط العربي. صحيح أن العالم العربي قد بدأ يشهد تحولات متعددة، بدءاً من مشاركة المرأة في المجالس النيابية هنا وهناك في بعض الأنظمة السياسية العربية، إلا أن لبنان، وهو يقدم مثالاً في التاريخ، يبقى عليه أن يدفع بهذا المثال إلى ما يمكن أن تقوم عليه الأنماط الديموقراطية في الشرق.

إن الموضوع الأساسي ليس موضوع المنافسة ما بين الغرب والشرق، وليس موضوع التقليد من جهة لأخرى، بل على العكس من ذلك، إنما هو إنتاج نموذج جديد على غرار ما حصل في الصين مثلاً. في الصين يمضي النظام الشيوعي إلى اشتراكية جديدة قد تكون موازية في إنتاج المعادلات الجديدة للديموقراطية الغربية في ذاتها. على هذا المستوى ليس لبنان مثل الصين وليس مثل الأنظمة العربية المختلفة. لكنه، ولأنه متميز في تركيبته الاجتماعية، يمكن أن يخرج من الماضي إلى الحاضر في تراتبية التحولات من الانتداب إلى الاستقلال ومن الطائفية إلى الوطنية. على هذه السوية يلعب الدستور الذي يؤسس لكل المجالس النيابية دوراً أساسياً في صياغة الحياة الجديدة. ولأن الحياة البرلمانية تساهم في صياغة المستقبل الوطني لأي أمة من الأمم فإن الممارسة الديموقراطية في لبنان تساهم في صياغة الكيان كجزء من الأمة التي ينتمي إليها على طريق تعميم الشكل والجوهر.

أما وإن المرحلة الراهنة تشهد صراعاً على الدستور واتهامات للسلطات بعضها للبعض الآخر فإن المجلس النيابي اللبناني معني بأن يدافع عن نفسه، وبالتالي عن الصيغة اللبنانية في سياق تناميها وتطورها من وضعية إلى أخرى. هنا يلعب التأريخ للحياة البرلمانية دوراً كبيراً، فالإفادة من هذا التأريخ هي التي تقدم العبر، والعبرة الآن تكمن في الانطلاق من التأريخ إلى الحاضر، ومن الحاضر إلى المستقبل. فالواقع اللبناني الآن هو في أمس الحاجة إلى عبر التاريخ، والكتاب الذي نقرأ، أهم ما فيه أنه يحمل عبر الماضي من أجل المستقبل. ذلك لأن لغة النص ليست لغة تراكمية، وإن كان الموضوع يمكن له أن يدعو إلى ذلك. ففي كل سيرة من سير ممثلي الأمة معنى، والمعنى العام هو أن لبنان استطاع أن ينتج نموذجاً جديداً يعتمد على ذاكرة تاريخية مضطربة، وإن رافقها هدوء متقطع في أحيان متفاوتة. وإن هذه الذاكرة، لأنها برلمانية، يعود إليها لبنان في حالات القلق لتصبح الذاكرة مرجعاً للسلام، السلام الهادئ في التشريع الذي عرفته بيروت كمدينة للشرائع لأنها كانت باستمرار مدينة للحقوق.

سير الشخصيات التي يذكرها كتاب عدنان ضاهر والدكتور رياض غنام سير للإنجازات والمهمات التي قاما بها في علاقاتهما بالسلطة، محلية كانت أو أجنبية. إنها لا تقاس بمقياس بل تتعدى ذلك لترسم في مرحلة من المراحل صورة للبنان.

«المعجم النيابي اللبناني» عمل مهم يأتي في صناعة الوقت، صناعة أخرى تحتفل بها الأجيال الحاضرة، وتتعلم منها الأجيال الجديدة.

النهار، الجمعة 2 شباط 2007